

Distr.: General  
17 July 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع  
مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح  
النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال  
من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

جنيف ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال

وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي  
المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة  
النووية والحفاظ عليه

## إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية

ورقة مقدمة من "مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة"، وهو أحد برامج  
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وشريك في الحملة الدولية لإزالة  
الأسلحة النووية

- ١- يرحب "مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة" بورقات العمل والورقات غير الرسمية التي  
قدمتها الدول إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتزع السلاح النووي.
- ٢- ويرى المشروع أن تحقيق تقدم كبير يستلزم أن يستكشف الفريق السبل العملية لإعادة  
تشكيل الحوار بشأن الأسلحة النووية وتنشيطه قصد إيجاد عالم خال من السلاح النووي.
- ٣- ويتيح التركيز على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، على غرار مؤتمر عام ٢٠١٠  
الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تأكيد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات  
موحدة لحظر تلك الأسلحة وإزالتها نهائياً.
- ٤- ويؤكد المشروع، الذي يشارك في الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية، أن  
العواقب الوخيمة للأسلحة النووية توفر أساساً مكيناً للتفاوض في حظرها.

## معاهدة تحظر الأسلحة النووية<sup>(١)</sup>

٥- الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظرها بعد أي اتفاقية دولية. ويلزم القانون الدولي جميع الدول بالتحلي بحسن النية واختتام المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وإنهاء سباق التسلح. فقد تأخر كثيراً حظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

٦- ولم تقدم الدول الحائزة أسلحة نووية بعد خريطة طريق فعلية لإيجاد عالم خال من السلاح النووي. فجدول الأعمال التدريجي الوارد في ورقة العمل التي قدمتها اليابان باسم بلدان تعتمد على الأسلحة النووية (A/AC.28/WP.4) يعود إلى ستينات القرن العشرين. وما تحقق بشأن تلك البنود قليل أو لم يتحقق منها شيء؛ فمعظمها في طريق مسدود، محلياً أو دولياً. وفي اليابان، تستثمر جميع الدول الحائزة أسلحة نووية في تحديث ترساناتها النووية ونظم نقلها وما يتعلق بذلك كله من بنية تحتية وتخطط له. وبالنظر إلى الوتيرة الحالية التي تنفذ بها الالتزامات القائمة في مجال نزع السلاح النووي، ستستمر الدول الحائزة أسلحة نووية في الإبقاء على هذه الأسلحة والاعتماد عليها في العقود المقبلة.

٧- ولن يقتصر حظر الأسلحة النووية على جعل استخدام جميع الدول الأسلحة النووية أو حيازتها غير قانوني فحسب، بل سيساعد على تمهيد السبيل أمام إزالتها نهائياً أيضاً. وعليه، ينبغي للحكومات الملتزمة أن تشرع اليوم في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر الأسلحة النووية - حتى دون مشاركة الدول الحائزة هذه الأسلحة. فلطالما اشتكت الدول غير الحائزة أسلحة نووية من قلة التقدم في نزع السلاح النووي. وهذه الدول تمثل الأغلبية الساحقة. فبتعاونها الفاعل، بدعم من سكانها، يمكنها أن تسن حظراً قانونياً عالمياً على الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يشجع على تلك الأسلحة، ويحفز المؤسسات المالية إلى سحب استثماراتها من الشركات العاملة في مجال إنتاج الأسلحة النووية، ويضغط من أجل نزع هذه الأسلحة.

٨- ومن شأن حظر الأسلحة النووية أن يؤدي إلى توسيع رقعة المناطق الخالية من السلاح النووي في العالم، ويسمح للدول في كل مكان من العالم بإضفاء صبغة رسمية على رفضها الأسلحة النووية، ويساعد على استحداث معيار قانوني دولي لمناهضة حيازة تلك الأسلحة. ومع أن كانت محكمة العدل الدولية حكمت في عام ١٩٩٦ بأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يتعارض عموماً مع قواعد القانون الدولي، وأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحظر انتشار تلك الأسلحة، فإن أيًا منهما لا يحظر

(١) للاستزادة من التفاصيل والأجوبة على "الأسئلة المتكررة" عن معاهدة حظر الأسلحة النووية، يرجى الاطلاع على منشور الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية المعنون "Ban Nuclear Weapons Now" (حزيران/يونيه ٢٠١٣) عبر الرابط التالي:

<http://www.icanw.org/wp-content/uploads/2012/08/BanNuclearWeaponsNow.pdf>

صراحة ودون تمييز إجراء أبحاث في مجال السلاح النووي أو تطويره أو صنعه أو اختياره أو حيازته أو نشره أو استخدامه. ومن شأن معاهدة تحظر الأسلحة النووية أن تتيح ذلك.

٩- ومن شأن معاهدة من هذا القبيل أيضاً أن تكمل وتعزز معاهدة عدم الانتشار، ونظام الضمانات المقترن بها، وصكوكاً أخرى، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن تسهم في وفاء الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها في إطار المادة السادسة من هذه المعاهدة، وتتيح الاستناد إلى ذلك الالتزام التعاهدي لإزالة الأسلحة النووية.

١٠- ومن شأن معاهدة تحظر الأسلحة النووية أن تحفز إلى إزالتها بالتأثير في التغييرات في العقائد الأمنية وتمهيد السبيل أمام نزع السلاح. ومن شأنها أيضاً، على غرار اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية، أن تفسح المجال أمام البلدان التي تملك مخزونات من الأسلحة النووية للانضمام إذا هي قبلت بإزالتها ضمن إطار زمني محدد. ومتى انضمت، أمكن إعداد اتفاقات على مر الزمن للتأكد من أن المخزونات قد دمرت تدميراً لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

١١- ولا تحتاج المعاهدة نفسها بالضرورة إلى أن تنص على كل خطوة معقدة صوب إزالة جميع البلدان الأسلحة النووية. فيكفي أن تضع الإطار الأساس لبلوغ ذلك الهدف، وتعترض بقوة على أي مفهوم يذهب إلى أن امتلاك أسلحة نووية مشروع لدول بعينها.

### توصيات إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتزع السلاح النووي

١٢- يشجع "مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة" المشاركين في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتزع السلاح النووي على التداول في معاهدة تحظر الأسلحة النووية على اعتبار أنها سبيل بناء وفعالة نحو إزالة الأسلحة النووية والحفاظ على عالم خال منها.

١٣- وقدمت بعض الدول "خرائط طريق" لتزع السلاح رسمتها بنفسها وتفضلها، وهي تقوم أساساً على مواقف قديمة تفاوضت فيها مجموعات من الدول. ونشجع جميع البلدان على "التفكير غير النمطي" وتقديم أفكار جديدة ومبتكرة للخروج من المأزق الراهن في ميدان نزع السلاح النووي. وبالخصوص، نشجع المشاركين في الفريق العامل على التداول في التدابير التي يمكن اتخاذها، حتى بدون مشاركة جميع الدول الحائزة أسلحة نووية.

١٤- لذا، نرحب بالاقتراح الوارد في الورقة غير الرسمية التي قدمتها النمسا في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ومؤداها أنه يمكن الفريق العامل أن يعترض على الأنماط التي تولي الأسلحة النووية قيمة ومكانة. ونرحب أيضاً باقتراح المكسيك، المذكور في ورقته الرسمية المقدمة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ومفادها أنه ينبغي للوفود أن تتناول موضوع الصكوك القانونية المطلوبة للحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية، وتقييم أيها موجود وأيها يجب وضعه. ومن الواقعي افتراض إمكان أن يقوم الفريق العامل بهذه الإجراءات؛ ومن شأن الإجراءات هذه أن تسهم في إيجاد مناخ أدعى إلى إحراز تقدم كبير في اتجاه نزع السلاح النووي.

١٥- ونشجع المشاركين في الفريق العامل أيضاً على تحليل مفهومي الاعتماد على السلاح النووي و"المظلات" والتحديات التي يطرحها أمام نزع السلاح النووي. ويمكن المشاركين أن يقدموا توصيات للتغلب على هذه التحديات. وينبغي بالخصوص للبلدان التي تملك أسلحة نووية في إطار سياساتها الأمنية أن تقدم معلومات عما تحتاجه للنظر في التخلي عن دعمها تلك الأسلحة، والظروف التي تتوقع أن تستخدمها فيها.

١٦- ويمكن الفريق أيضاً أن يعيد النظر في أدوات القانون الدولي المتعلقة بالأسلحة النووية، مثل القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، ومذهب المسؤولية عن الحماية.

١٧- ونشجع الفريق في الختام على أن يوصي الجمعية العامة بأن تمدد ولايته حتى عام ٢٠١٤ كي يتسنى له الانكباب أكثر على وضع خطة عمل ملموسة لتزع السلاح النووي.